Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1572

المعقودة عن طريق التداول بالفيديو يوم الخميس، 20 أيار/مايو 2021، في الساعة 10/00 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي

الرئيس: السيد يوري بوريسوف ستيرك ..... (بلغاريا)

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أُعلن افتتاح الجلسة العامة 1572 لمؤتمر نزع السلاح.

قبل أن نمضي في مناقشة جدول الأعمال لهذا اليوم، أود أولاً أن أواصل قائمة المتكلمين المتبقين من الجلسة العامة ليوم الثلاثاء. وبمجرد استنفاد قائمة المتكلمين المتبقين من يوم الثلاثاء، سننتقل بعد ذلك إلى المناقشة المواضيعية لهذا اليوم بشأن البند 2 من جدول الأعمال.

وأول المتكلمين في القائمة هو سفير ألمانيا، السيد بيتر أندرياس بيرويرث.

السيد بيرويرث (ألمانيا) *(تكلم بالإنكليزية)*: أود أولاً أن أشكر السيد وان والسيدة ماكبي على العرضين الثريين بالمعلومات اللذين قدماهما يوم الثلاثاء. وأتفق مع ما أعرب عنه العديد من المتكلمين من آراء حول هذا الموضوع، بما في ذلك زملائي من إسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. إن تحسين الحد من المخاطر النووية عنصر رئيسي في تجنب نشوب حرب نووية. ونحن لا نبالغ عندما نؤكد أهمية اتخاذ تدابير فعالة للحد من المخاطر على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي العملي.

ثم إن زيادة الجهود في مجال الحد من المخاطر ضرورية بصفة خاصة في ضوء مجالات المخاطر المتزايدة التي أشار إليها المتحدثان بوضوح شديد في عرضيهما. وعلى رأس تلك المجالات الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي. وهناك الآن مجموعة واسعة من البحوث المتعلقة باحتمال المخاطر وعواقبها على حد سواء. وباتت العواقب الإنسانية والاقتصادية والبيئية الناجمة عن تفجير الأسلحة النووية مفهومة الآن بشكل أفضل من ذي قبل.

وازداد أيضاً الوعي بالجوانب الملموسة لخطر استخدام الأسلحة النووية، سواءً أكان ذلك الاستخدام عن قصد أم عرضاً أو بسبب سوء التقدير أو سوء الفهم أو من غير إذن. وسيكون الحد من المخاطر موضوعاً مهماً لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المقبل الذي نأمل أن نتوصل فيه إلى نتائج محددة بشأن هذا الموضوع. وشاركت حكومة بلدي، بوصفها عضواً في مبادرة ستوكهولم بشأن نزع السلاح النووي، وفي سياق مبادرة الولايات المتحدة لتهيئة بيئة لنزع السلاح النووي، مشاركة فاعلة في العمل المتعلق بالحد من المخاطر النووية وستواصل ذلك.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أشكر سفير ألمانيا الموقر، وأُعطي الكلمة للمتكلم التالي، مندوب جنوب أفريقيا الموقر، السيد أنغوس سبتمبر.

السيد سبتمبر (جنوب أفريقيا) *(تكلم بالإنكليزية)*: أود اغتنام هذه الفرصة لأرحب بجميع السفراء والزملاء الجدد. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به العراق بالنيابة عن مجموعة الـ 21، ونود أيضاً أن نشكر المتكلمين الذين تناولوا البندين من جدول الأعمال.

السيد الرئيس، ترى جنوب أفريقيا أن القضاء التام على الأسلحة النووية والتأكد من عدم إنتاجها مرة أخرى هما السبيل الوحيد الممكن لضمان عدم استخدام تلك الأسلحة. وينبغي أن يبقى ذلك على رأس أولوياتنا. وهذا ما يجعل الموضوع المتعلق بالبندين 1 و2 من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح مهماً جداً لجنوب أفريقيا.

إن جنوب أفريقيا هي أول بلد يفكك طوعاً برنامج أسلحته النووية؛ وقد أكدت دوماً أنه لا يمكن لحيازة الأسلحة النووية ولا للسعي إلى حيازتها أن يعززا السلام والأمن الدوليين، وأن نزع السلاح النووي هو السبيل الأفضل لمنع نشوب حرب نووية. والواقع أن أفضل نقطة انطلاق هي بناء الثقة من خلال تنفيذ الالتزامات والاتفاقات السياسية السابقة.

ومن هذا المنطلق، اسمحوا لي أن أُعرب عن خيبة أملنا إزاء فشل المؤتمر في التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل. وهذا هو ما يضع المؤتمر في وضع غريب للغاية، إذ يُنفذ ولاية تداولية بدلاً من

الولاية التفاوضـــية التي مُنحت له قبل 43 عاماً عملاً بالوثيقة الختامية للدورة الاســتثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

ولا بد أيضـــاً من التذكير بأن أول قرار اعتمدته الجمعية العامة في عام 1946 دعا إلى إزالة الأسلحة الذرية من ترسانات الأسلحة الوطنية. ومن شأن ذلك أن يفضي إلى التفاوض بشأن معاهدة عدم الانتشار واعتمادها ودخولها حيز النفاذ. وتؤكد ديباجة المعاهدة الدمار الذي تنزله الحرب النووية بالبشرية قاطبة، وبالتالي ضرورة بذل جميع الجهود الممكنة لتفادي خطر نشوب مثل تلك الحرب.

ولا تزال جنوب أفريقيا ترى أن معاهدة عدم الانتشـــار تشـــكل حجر الزاوية لنظام نزع الســـلاح النووي وعدم الانتشار، وهو ما يمثل صفقة تاريخية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، وتعاهدت فيها الفئة الأولى بإزالة أســـلحتها النووية مقابل تعهد الفئة الثانية بعدم المضـــي في طريق الخيار النووي.

ومما يؤسـف له أن التقدم الوحيد الذي تحقق في مجال نزع السـلاح النووي منذ عام 2010 هو دخول معاهدة حظر الأسـلحة النووية حيز النفاذ، مما يُسـد ثغرة قانونية رئيسـية متبقية في القانون الدولي فيما يتعلق بأسـلحة الدمار الشـامل، وذلك بفرض حظر واضـح على الأسـلحة النووية بالاسـتناد التام إلى نظام نزع السـلاح وعدم الانتشـار المتعدد الأطراف القائم حالياً وبالاتسـاق الكامل معه من حيث مبادئ القانون الإنســـاني الدولي وإملاءاته، وكذلك القانون الدولي لحقوق الإنســـان. وفي رأينا أن التزام الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بحظر الأسلحة النووية هو أقوى التزام بنزع السلاح النووي.

السـيد الرئيس، كما نعلم جميعاً، فإن الرئيس المعيّن للمؤتمر العاشـر لاسـتعراض معاهدة عدم الانتشـار يُجري حالياً مشـاورات موسـعة بشـأن مواعيد مؤتمر الاسـتعراض وشـكله. ولذلك تدعو جنوب أفريقيا جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشـار إلى تعزيز المعاهدة من خلال التنفيذ الكامل لجميع تعهداتنا والتزاماتنا المتفق عليها في مؤتمرات الاسـتعراض السـابقة. ومنذ مؤتمر اسـتعراض المعاهدة لعام 2000، شـــهدنا تركيزاً متزايداً من بعض الدول على ركيزة المعاهدة المتعلقة بعدم الانتشـــار، بل وحتى في بعض الأحيان على حساب استبعاد سائر الركائز التي لا تقل أهمية.

وبينما لم يحدث أي تحرك إيجابي نحو تنفيذ الالتزامات بموجب المادة السـادسـة من المعاهدة، علينـا أن نعترف بحـدوث بعض التخفيضـــات في المخزونـات النوويـة. وعلى الرغم من أهميـة هـذه التخفيضـات فإنها لا تحل محل اتخاذ تدابير ملموسـة وشـفافة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها من أجل نزع الســـلاح النووي. بل وشـــهدنا مؤخراً خطوات تراجعية، مثل الإعلان عن زيادة المخزونات النووية والاستثمار المستمر في برامج التحديث النووي. ويتعارض ذلك كله مع روح المادة السادسة. ويوضح ذلك أن بعض الدول لا تزال راغبة في الاحتفاظ بأدوات التدمير إلى أجل غير مسـمى بما يتنافى مع التزاماتها القانونية والتزاماتها السياسية. ويقوِّض ذلك صفقة معاهدة عدم الانتشار والقواعد التي أرستها المعاهدة.

السـيد الرئيس، لقد شـاركت جنوب أفريقيا في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة 50/74، ويسرها اعتماد تقرير الفريق بتوافق الآراء. وستواصل جنوب أفريقيا مشاركتها البناءة في عمل الفريق.

وفي الختام، يرى وفد بلدي أن تحقيق تقدم ملموس في نزع الســـلاح النووي عامل حاســـم في تحقيق السـلام والأمن الدوليين واسـتدامتهما. ونعتقد أن الوقت قد حان لكي يعمل جميع أعضـاء المؤتمر لضمان اضطلاع هذه الهيئة بولايتها التفاوضية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشـــكر مندوب جنوب أفريقيا الموقر على بيانه. والآن ننتقل إلى موضوع مناقشتنا المواضيعية لهذا اليوم، وهو المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

الزملاء الموقرون، تعلمون أن إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن إطار تنظيمي دولي للتعامل مع مسألة إنتاج المواد الانشطارية ظلت في بؤرة اهتمام المجتمع الدولي لفترة طويلة. ومن أجل بلورة فهم أفضل للحالة الراهنة بشأن هذه المسألة، وسعياً إلى إثراء مناقشة بناءة بين الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ولتقريب وجهات النظر والمواقف المتباينة وتحديد السُبل الممكنة للمضي قدماً نحو اتفاق محتمل في المستقبل بشأن إنتاج وتخزين المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة الأخرى، دعت الرئاسة ثلاثة متحدثين بارزين سيقدمون لنا ثلاث وجهات نظر مختلفة ولكنها متكاملة ومفيدة حول موضوع نقاشنا: وجهة نظر باحثة في مركز بحوث؛ ووجهة نظر خبيرة سابقة في مجال عدم الانتشار وواحدة من كبار موظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ووجهة نظر أحد المطلعين على أحدث التطورات في مسألة المواد الانشطارية داخل هذا المؤتمر وأحد المروجين لتلك التطورات.

وأول المتحدثين هي السيدة إيمانويل مايتر. وقد عملت كزميلة باحثة في مؤسسة البحوث الاستراتيجية منذ تموز/يوليه 2014. وتخرجت من معهد باريس للعلوم السياسية. وهي معنية بمسائل عدم الانتشار النووي والردع ونزع السلاح. وعملت أيضاً مساعدة باحثة في مركز دراسات تحديد الأسلحة التابع لمؤسسة بروكينغز، ويسرني الآن أن أعطيها الكلمة.

السيدة مايتر (مؤسسة البحوث الاستراتيجية) *(تكلمت بالإنكليزية)*: أشكركم جزيل الشكر على دعوتي إلى هذا الاجتماع. وسأبدأ بتقديم وصف موجز جداً للحالة بشأن إنتاج المواد الانشطارية. وسأستشهد بعد ذلك بتاريخ معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية قبل أن أُركز أكثر قليلاً على التحديات وآفاق المستقبل.

إن المصدر الرئيسي الذي يمكننا استخدامه للحصول على تقديرات لتطور المواد الانشطارية هو الفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية. ومن الصعب إلى حد كبير دائماً الحصول على هذه التقديرات لأننا لا نملك بيانات رسمية عن معظم المواد، باستثناء البلدان القليلة التي تنشر بيانات عن اليورانيوم العالي التخصيب. وبما أن البلدين الرئيسيين الحائزين لمواد انشطارية اليوم هما الولايات المتحدة وروسيا فإن ما يحدث في هذين البلدين له تأثير كبير على تطور هذه المواد، سواءً كنا نتحدث عن إدارة المخزونات المحلية أو تطور المخزونات الأخرى.

ولا يزال يُعتقد حالياً أن ثلاثة بلدان تُنتج يورانيوم عالي التخصيب لأغراض عسكرية. وفرضت أربع دول وقفاً على إنتاج تلك المواد. ويعتقد أن دولة واحدة لديها القدرة على إنتاج مزيد من المواد، وتعلمون أن دولة فككت منشآتها العسكرية بالكامل. والاتجاه السائد في الدول الحائزة للأسلحة النووية المعترف بها على هذا النحو بموجب معاهدة عدم الانتشار هو إعادة تدوير المواد الانشطارية. ولكن بعض البلدان الأخرى لا تزال تعتقد أنها تحتاج إلى إنتاج مزيد من المواد الانشطارية لترساناتها.

وهكذا، بدا في هذا السياق أن التفاوض على معاهدة بشأن المواد الانشطارية كان الخطوة المنطقية التالية في التسعينات. واعتبر ذلك إلى حد ما ثمرة ميسورة المنال في سياق التقدم المحرز في نزع السلاح، وهو بطبيعة الحال مسألة خضعت للنقاش في المحافل المتعددة الأطراف على مدى السنوات العشرين الماضية.

وباستحضار تاريخ المعاهدة نجد أن الجمعية العامة اتخذت بالإجماع في عام 1993 القرار 75/48لام الذي دعا إلى التفاوض على معاهدة يمكننا أن نرى فيها بالفعل المصطلحات الرئيسية المعمول بها: "معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف، يمكن التحقق منها دولياً وفعلياً، لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى". ولا تزال هذه المصطلحات الرئيسية تُشكل بطبيعة الحال إلى حد كبير الأساس لما يتفق عليه اليوم عندما تفكر البلدان في الشكل الذي يمكن أن تبدو عليه معاهدة في المستقبل.

وفي عام 1995، تولى مؤتمر نزع السلاح الولاية، وشهدنا، تحت قيادة السفير شانون، اعتماد ولاية شانون لإنشاء لجنة للتفاوض بشأن المعاهدة. ونشأت بعض الصعوبات في البداية، ثم أنشئت في عام 1998 لجنة مخصصة للتفاوض بشأن المعاهدة. وتمثلت المشكلة بطبيعة الحال في عدم القدرة على اعتماد برنامج عمل داخل مؤتمر نزع السلاح، وكان ذلك معناه عدم إمكانية المضي قدماً حتى عام 2009.

وشهد عام 2010 مرحلة بارزة مع عقد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي ربط فعلياً بين عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية كما هي مفهومة اليوم، مع إشارة واضحة إلى المعاهدة والدعوة إلى الشروع في مفاوضات بشأنها في أقرب وقت ممكن.

ووقع بعد ذلك حدثان رئيسيان. وكان الحدث الأول هو إنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى الذي اجتمع في عامي 2014 و2015 لمناقشة ما يمكن أن تبدو عليه المعاهدة ولمحاولة التحرك نحو معالجة تلك المسألة. وكان التقرير الذي أصدره الفريق مهماً، إذ أكد من جديد المبادئ الرئيسية لما يمكن أن تكون عليه المعاهدة، ولذلك كان هناك نهج توافقي بشأن بعض العناصر: ينبغي أن تكون المعاهدة ملزمة من الناحية القانونية وغير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها. وكان هناك أيضاً توافق في الآراء بشأن مسألة إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وعمل فريق الخبراء الحكوميين أيضاً كمحفل لتحديد المصطلحات الرئيسية، ومنها بطبيعة الحال المواد الانشطارية.

وفي عامي 2017 و2018، شهدنا إنشاء فريق خبراء تحضيري رفيع المستوى تولى عمل فريق الخبراء الحكوميين وتحرك قدماً في جهود مثيرة للاهتمام لمحاولة تقديم جميع الخيارات الممكنة لإبرام معاهدة محتملة ولمحاولة تفصيل الآثار المترتبة على بعض الخيارات. ويمثل تقريره أحدث تطور رئيسي فيما يتعلق بالمعاهدة، وواجهت تلك المساعي بطبيعة الحال، شأنها شأن مساع أخرى كثيرة، صعوبات بسبب أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) الحالية.

غير أن هناك أيضاً عدداً من التحديات الأخرى التي تحول دون تحقيق تقدم في المفاوضات. ويتعلق التحدي الأول بالإجراءات، وذلك في معظمه بسبب عدم قدرة مؤتمر نزع السلاح على المضي قدماً في المفاوضات، مما أدى إلى بعض الإحباط وبعض الدعوات التي طالبت بإخراج المفاوضات من مؤتمر نزع السلاح توخياً للكفاءة.

غير أن أعضاء المجتمع الدولي ليسوا جميعاً مؤيدين لهذه الفكرة. وكانت هناك بالتالي مقايضة بين كفاءة المفاوضات والمشاركة، إذ كان من المعروف في وقت مبكر جداً بأن عدم مشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة لقدرات نووية في المفاوضات سيحد كثيراً من قيمة المعاهدة.

ومن حيث الجوهر، كان العنصر الأكثر صعوبة هو مسألة التحقق. فولاية شانون دعت إلى عقد معاهدة يمكن التحقق منها، وأيدت معظم الدول ذلك، ولكن بعض البلدان فضلت في مرحلة ما من تاريخ المفاوضات طرح فكرة معاهدة غير قابلة للتحقق باعتبارها أكثر واقعية. وظلت بالتالي مسألة كيفية التحقق من المعاهدة، ومن يمكنه التحقق منها وما إلى ذلك، إشكالية كبيرة.

ومن العناصر الأخرى مسألة المخزونات. وفي هذه المسالة، فسرت غالبية الدول عموماً ولاية شانون على أنها تترك إمكانية تحديد نطاق المعاهدة لمرحلة التفاوض. غير أن هذا العنصر الرئيسي هو بطبيعة الحال العنصر الذي يمثل إشكالية بين الشركاء المتفاوضين.

ونأتي أخيراً إلى نطاق المعاهدة. ومن المتفق عليه عموماً هنا أننا نتحدث عن مواد يمكن استخدامها في صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وهو ما يعني في الغالب اليورانيوم

العالي التخصـــيب والبلوتونيوم، ولكن تظل هناك تســـاؤلات حول ما إذا كان ينبغي إدراج مواد أخرى في المعاهدة في المستقبل.

والسـؤال المطروح الآن هو ما إذا كانت لا تزال هناك أهمية لمناقشـة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشـطارية اليوم على الرغم من تلك التحديات المسـتمرة. ويبدو أن الإجابة هي نعم كما لمسـنا من التأييد الذي أعرب عنه عدد من الأطراف الفاعلة المؤيدة للمفاوضات.

وأحد العناصـر التي أود الإشـارة إليها هو التأييد الذي أبداه الاتحاد الأوروبي على أسـاس قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2284/2017 الذي اعتمد في عام 2017 وكان مفيداً جداً في تيسـير الحوار في مناطق أفريقيا وآســيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كي يتســنى رفع مســتوى المعرفة وتمكين المسـؤولين والخبراء الأكاديميين من اسـتيعاب القضـايا بشـكل أفضـل، والتمكن أيضـاً من أداء دور أكثر نشاطاً في المفاوضات.

وفي عالم مراكز الأبحاث، شـهدنا كثيراً من العمل في السـنوات العشـرين الماضـية لاقتراح حلول وسيناريوهات بديلة في عدد من المجالات.

وأخيراً، كان هناك كثير من المعاهد المعنية: الفريق الدولي المعني بالمواد الانشـــطارية، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السـلاح، ومركز بيلفر للعلوم والشـؤون الدولية، ومعهد سـتوكهولم الدولي لبحوث السلام، ومركز البحوث والتدريب والمعلومات في مجال التحقق، ومعهد بحوث السلم في فرانكفورت. وهناك أيضاً منظمات دولية، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك دول قدمت مقترحات بشأن مشروع معاهدة أو، على سبيل المثال، إجراءات بشأن مسألة التحقق.

وعلى المستوى السياسي، شـهدنا مؤخراً بعض التأييد، مثل مبادرة "مرتكزات النهوض بنزع السـلاح النووي" التي قدمتها مبادرة سـتوكهولم بشـأن نزع السـلاح النووي التي دعت الدول الحائزة للأسـلحة النووية والدول الحائزة لقدرات نووية إلى إعادة إطلاق المفاوضـات المتعلقة بالمعاهدة. وفي ورقة عمل للمؤتمر المقبل لاسـتعراض معاهدة عدم الانتشـار، دعت مبادرة عدم الانتشـار ونزع السـلاح إلى البدء مبكراً في مفاوضـات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشـــطارية. وظل ذلك التزاماً من جانب الدول الخمس الحائزة للأســـلحة النووية المعترف بها بموجب معاهدة عدم الانتشـار. وعلى سبيل المثال، أُعلن في البيان الذي أدلي به عقب مؤتمرها الذي عقد في لندن في عام 2015، عن التزام بالعمل من أجل معالجة هذه المسألة.

ولذلك، لا يزال الدعم مسـتمراً للمعاهدة. وهناك أعمال لا تزال جارية، ولا يسـعنا إلاّ أن نأمل في أن يمضـي ذلك العمل قدماً بخطى سريعة. وستسـاعد معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بطبيعة الحال قضـية نزع السلاح النووي عن طريق جعل الاتجاه العام لإنتاج الترسانات النووية أمراً لا رجعة فيه – وهو عنصـر مهم، ولا سـيما في السـياق الراهن. وسـيضـفي ذلك طابعاً رسـمياً على الوقف الذي فرضـته بعض البلدان على إنتاج المواد الانشطارية، وسيحد من مخزون المواد المتاحة لصـنع الأسلحة النووية. وسيمثل ذلك بالتالي خطوة مهمة من حيث النزع الكمي للسـلاح، وسـيكمّل إلى حد ما خطوة النزع النوعي للسـلاح التي اتُخذت باعتماد معاهدة الحظر الشـامل للتجارب النووية. واعتبر هذان المسـاران في تسـعينات القرن الماضي مهمين للمضي قدماً في نزع السلاح.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أشـكر السـيدة مايتر على عرضـها، وأُعطي الكلمة الآن للسـيدة لورا روكوود التي لديها أكثر من 30 عاماً من الخبرة في مجال عدم الانتشـار والضـمانات الدولية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا. وهي حالياً مديرة الشـبكة النووية المفتوحة التي تمثل أحد برامج مؤسـســة مستقبل الأرض الواحدة.

السيدة روكوود (الشبكة النووية المفتوحة) *(تكلمت بالإنكليزية)*: أود اليوم أن أطلعكم على بعض الأفكار التي قمت ببلورتها عندما دُعيت إلى المشاركة في فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية الذي تولت رئاسته السفيرة الكندية هايدي هولان في عام 2018. ومعظم الخيارات التي سأناقشها اليوم مستمدة من التقرير الذي أصدره في عام 2015 فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وأود أن أبدأ بتسليط الضوء على بعض النقاط الرئيسية في التوصيات التي طرحها فريق الخبراء الحكوميين.

بادئ ذي بدء، سيكون للترتيبات القانونية والمؤسسية للمعاهدة دور مهم في كفالة مصداقيتها داخل المجتمع الدولي – والمصداقية هي المفتاح هنا. وينبغي اتخاذ ترتيبات لتيسير التنفيذ الفعال للمعاهدة حتى يتسنى تحقيق هدفها والغرض المقصودين منها. وينبغي أن تحافظ المؤسسات على مصداقيتها وأن تبقى محايدة سياسياً ومؤهلة تقنياً. وينبغي أن تأخذ في الاعتبار الخبرة الحالية والمتطورة للمعاهدات والمؤسسات الدولية الأخرى. وأشير هنا إلى أنني كنت لا أزال في الوكالة الدولية للطاقة الذرية عندما بدأنا لأول مرة إجراء محادثات مع مؤتمر نزع السلاح حول الدور المحتمل للوكالة في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وهناك عدد من جوانب الحوكمة التي سيتعيّن على واضعي المعاهدة معالجتها، ومنها على سبيل المثال ما إذا كان سيعقد مؤتمر للدول الأطراف. وهل سيكون هيئة عامة تضم جهازاً رئيسياً مؤلفاً من جميع الدول الأطراف ويُشرف على مجلس تنفيذي أو على أمانة، ويجتمع على فترات زمنية محددة؟ وهل سيكون هناك مجلس تنفيذي مسؤول عن الإشراف على التحقق؟ وماذا عن وجود أمانة؟ لقد اتفق فريق الخبراء الحكوميين على أن المعاهدة ينبغي أن تشمل إنشاء آليات للحوكمة وصنع القرار، وأن تنص أيضاً على الرقابة السياسية وصنع القرارات المتصلة بالمعاهدة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بتخصيص الموارد وعدم الامتثال والتحقق.

وفيما يتعلق بفريق الخبراء الحكوميين، ستكون المعاهدة الدولية التي يمكن التحقق منها بصورة فعالة هي معاهدة تنطوي على تحقق متعدد الأطراف ذي مصداقية. وسيحتاج المفاوضون إلى تحديد ما إذا كانت مسؤوليات التحقق ستسند للوكالة الدولية للطاقة الذرية أم أنها ستكون مسؤوليات قائمة بذاتها داخل المنظمة المنشأة بموجب المعاهدة.

ويمكن للمرء أن ينظر في عدد من الأمثلة القائمة. ومن ذلك على سبيل المثال أن معاهدة عدم الانتشار ليست لها منظمة دائمة ولكن لها مؤتمرات استعراض تُعقد كل خمس سنوات. ومن ناحية أخرى، هناك اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التابعة لها؛ وستكون هناك معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إذا دخلت حيز النفاذ ومتى دخلت حيز النفاذ. ولهذه الكيانات هيئات تنفيذ دائمة ومؤتمر سنوي للدول الأطراف، ومجلس تنفيذي، وأمانة دائمة.

ولذلك حددت خيارين رئيسيين لهيكل الحوكمة استناداً إلى تقرير فريق الخبراء الحكوميين. ويتمثل الخيار الأول في إنشاء هيئة قائمة بذاتها لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية مع أمانة لهيئة التحقق التابعة لها. وسيشرف عليها مجلسها التنفيذي ومؤتمر للدول الأطراف.

والخيار الثاني سيكون نوعاً من العلاقة المختلطة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي علاقة حددت لها خيارين: التحقق من جانب الوكالة داخل الوكالة؛ ووحدة مستقلة للتحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية داخل الوكالة، ولكن خارج عملية صنع القرار المؤسسية التقليدية، على غرار ما جرى القيام به عندما أنشأنا فريق عمل معني بالعراق في مطلع تسعينات القرن الماضي.

لذلك بالنسبة للخيار الأول فإننا نتحدث عن منظمة قائمة بذاتها لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويعني ذلك إنشاء منظمة مزودة بهيئة تحقق، وتكليفها بالصلاحيات والوظائف اللازمة لتمكينها من إجراء التحقق. وسيشرف عليها مجلس تنفيذي على غرار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تشمل تدابير التحقق بالفعل في نص منطوقها، أو اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية التي أدرجت أحكام التحقق في مرفق الاتفاقية. أو يمكن أن تحذو حذو معاهدة عدم الانتشار التي ستوضع فيها إجراءات التحقق من جانب منظمة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتتمثل مزايا النهج الثاني في إمكانية تجنب المسائل المحتملة المتصلة بالفرق بين عضوية الوكالة والدول الأطراف في المعاهدة، ومن المؤكد أن ذلك سيُعزز الغرض المميّز للمعاهدة.

ومن الناحية الأخرى، هناك بعض العيوب. وقد تنشأ مخاوف متعلقة بالعضوية والولاية. ومن المؤكد أنه سيتطلب موارد كثيفة، ويمكن أن يؤدي إلى ازدواجية الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما إذا أخذنا في الاعتبار أن جميع الدول المرتبطة حالياً باتفاقات ضمانات شاملة وبروتوكولات إضافية مع الوكالة تخضع بالفعل للتحقق الفعلي من معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ولذلك يمكن لهذا النهج المتمثل في إنشاء منظمة قائمة بذاتها لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أن يتنافس على الموارد – البشرية والمالية – داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويمكن أن يؤثر على التوافق في الآراء بشأن عدم الانتشار. وهذه نقطة مثيرة للاهتمام. هل سننشئ في واقع الأمر مؤسسة للدول المسلحة نووياً ومؤسسة أخرى للدول غير الحائزة للأسلحة النووية؟ لذلك يرى بعض الخبراء والمؤيدين لهذا النموذج أن المضي في هذا المسار يمكن أن تكون له ميزة ضمان القرب المادي بين منظمة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويتعلق ذلك بالقدرة على الاستفادة من خبرة الوكالة وقدراتها التقنية.

وعلينا أيضاً النظر في ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسيكون من الممكن لهذه المنظمة المستقلة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار هذا النموذج أن تتفاوض مع الوكالة على اتفاق للتعاون. وأذكر أنه عندما أنشئت منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في فيينا، كانت هناك درجة كبيرة من الحساسية إزاء عدم نقل أي خبرة بين المنظمتين. وآمل ألاّ يكون الأمر كذلك في هذه الحالة.

ولذلك، يمكن أن تكون لدينا منظمة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تُكمّل عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن شأن ذلك أن يجعل أنشطة التحقق التي تُجريها محصورة في أنشطة إضافية لتلك التي تضطلع بها بالفعل في سياق اتفاقات ضمانات الوكالة. ويمكن القيام بذلك من خلال مشروع اتفاق تعاون.

وتتمثل ميزة هذا الحل في أنه سيعظم بالتأكيد تجربة منظمة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وخبرتها، وسيكون متماشياً مع الغرض المميّز للمعاهدة. ومن الناحية الأخرى، يمكن أن يؤدي إنشاء هيكل تحقق موازٍ إلى حدوث ارتباك وإمكانية تداخل التحديات في تقييم الامتثال.

وسيشمل أول الخيارين الثانيين اضطلاع الوكالة بالتحقق والرقابة. وفي إطار هذا النموذج، ستتولى الوكالة دوراً جديداً تقوم فيه بالتحقق من الامتثال لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، بوسائل ربما تشمل إنشاء وحدة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية سواءً داخل إدارة الضمانات أو خارجها.

وسيكون هناك خيار إنشاء منظمة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أو مجرد آلية مؤتمرات للاستعراض تُعقد بانتظام على غرار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسيكون هناك أيضاً خيار

إنشاء مجلس تنفيذي خاص بالمعاهدة داخل المنظمة أو إنشاء مجلس تنفيذي منفصل داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويمكن أن تكون الأمانة الإدارية خاصـــة بمعاهدة محددة داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو خارجها. ويشبه ذلك إلى حد ما هيكل معاهدة عدم الانتشار، إذ أسندت إلى الوكالة مهمة عقد اتفاقات ثنائية مع الدول الأطراف، وتتولى الدول الأطراف في المعاهدة، وليس في الوكالة، تحديد الامتثال على أساس الاتفاق الثنائي. وهناك سابقة لهذا النهج تولت فيها الوكالة مهام تحقق إضافية بناءً على تكليف من المعاهدة. والمثال التقليدي هو معاهدة عدم الانتشار نفسها التي كُلفت في إطارها الوكالة بوضع إجراءات الضمانات اللازمة للتحقق من الامتثال للمعاهدة.

وتتمثل مزايا هذا النهج في أنه سـيُحسّـن بالتأكيد الخبرة الفنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أقصـى حد في مجال التحقق وسـيستفيد منها، كما أنه سـيكون فعالاً من حيث الموارد. وكما قلت، هناك سـابقة للوكالة في الاضـطلاع بمهام إضـافية. ومن ناحية أخرى، سـتكون هناك آثار على أداء الوكالة الحالي، من حيث نظامها الأساسي وقواعدها وممارساتها وميزانيتها وتمويلها أنشطة التحقق. وقد ينتهي بنا الأمر بخلافات بين مجلس محافظي الوكالة وأعضاء منظمة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، مما قد يتسـبب في صـعوبات. والأهم من ذلك أن خبرة الوكالة في الدول التي لديها مرافق نووية غير خاضـعة للضمانات محدودة. وهذا هو ما سيكون عليه الحال بغض النظر عن النموذج المعتمد.

ولننظر بعد ذلك في الخيار الثاني الذي يتمثل في إجراء تحقق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ورقابة من منظمة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويشبه ذلك إلى حد بعيد فريق العمل الذي أنشأناه داخل الوكالة في عام 1991. ويعني ذلك اضـطلاع الوكالة بدور جديد خارج هيكلها المؤسـسـي وهيكلها الخاص بصـنع القرار. كيف سـتمضـي الأمور إذن؟ سـيُسـند إلى المدير العام للوكالة دور إنشـاء وحدة للتحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشـطارية داخل الوكالة تماماً مثل فريق العمل الخاص بالعراق. وسـيطلب المجلس من المدير العام التشـاور وإبلاغ أعضـائه، ولكنهم لن يشـكلوا جزءاً من هيكل صـنع القرار. وسـيبقى اتخاذ القرار المتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشـطارية تحت رعاية المجلس التنفيذي لمنظمة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشـطارية. ولا يختلف ذلك عن نظام معاهدة عدم الانتشـار الذي تقوم الوكالة بموجبه بالتحقق ولكنه لا يؤدي إلاّ إلى التحقق من الامتثال لاتفاق الضمانات. والدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار هي التي تُقرر ما إذا كان هناك عدم امتثال للمعاهدة نفسها.

وتكمن مزايا هذا الخيار في أن عمليات صـــنع القرار والحوكمة ســـتكون خاصـــة بالمعاهدة؛ وسيؤدي إلى تحسين قدرة الوكالة وخبرتها الفنية في مجال التحقق إلى أقصى حد.

غير أن هنـاك بعض العيوب. فقد أنشـــئ فريق العمل الخـاص بـالعراق في ظروف لا يمكن ترجمتها بالكامل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشـطارية. وأولاً وقبل كل شـيء، أنشـئ الفريق بموجب الفصـــل 7 من ولاية مجلس الأمن للتعامل مع حالة محددة لا تخرج عن نطاق القواعد والتقنيات المعمول بها في مجال الضـمانات. وبينما كان القصـد من فريق العمل الخاص بالعراق أن يكون نشـاطاً محدود المدة، لا بد من إيجاد حل دائم في حالة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وأود أن أنتقل الآن إلى التمويل. وقد شاركت الوكالة وحكومتا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في الفترة بين عامي 1996 و2002 في مناقشـات بشـأن المبادرة الثلاثية التي كانت تهدف إلى معالجة المسـائل التقنية والقانونية والمالية المرتبطة بقيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتحقق من إطلاق المواد المستخدمة في صـنع الأسـلحة النووية من أسـلحة نووية إلى الاسـتخدامات السـلمية: نوع التحقق وكيفية تمويله والمسائل القانونية المرتبطة به.

وأرى أنه ربما سيكون مفيداً إلقاء نظرة على وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية Gov/INF/1999/9 المتعلقة بتمويل تحقق الوكالة من تدابير الحد من الأسلحة النووية وخفضها المؤرخة 21 أيار/مايو 1999، على الرغم من أنها وثيقة قديمة نوعاً ما.

وهكذا فقد حددنا نهجين للتمويل: التمويل الطوعي والتمويل الإلزامي. ولكننا أوصينا بشكل عام بأن تراعى الاعتبارات الرئيسية وبأن يتخذ قرار بشأن ما إذا كان التحقق الفعال من الحد من الأسلحة النووية سيكون لصالح جميع الدول – بمعنى أنه ينبغي لجميع الدول أن تشارك في تمويله – أو ما إذا كان ينبغي تطبيق مبدأ "الملوث يدفع". ويجب أن تكون آلية التمويل قابلة للتنبؤ وموثوقة. ويمكن الحصول على التمويل الطوعي من الدول الأطراف والمنظمات غير الحكومية والهيئات الخيرية؛ وتكمن ميزة هذا التمويل في مرونته، وإن كان ليس بالضرورة قابل للتنبؤ أو يمكن التعويل عليه. وتناولنا نهجين مختلفين حيال التمويل الإلزامي: أحدهما يمكن أن يستند إلى نوع ما من جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية باستخدام صيغة الاشتراكات المقررة لتكاليف الضمانات على سبيل المثال، أو صيغة مختلفة توازن بين النمو الحقيقي الصفري والاعتبارات الأخرى.

ولكن هناك بديلاً آخر لنوع إلزامي من التمويل لدينا مثالان عليه: صيغة حفظ السلام لعام 1973 التي روعيت فيها القدرات النسبية على المساهمة لدى البلدان المتقدمة اقتصادياً والبلدان الأقل نمواً اقتصادياً، مقابل المسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

والمثال الآخر هو صيغة مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار التي تُقسّم بموجبها التكاليف بين الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تبلغ حصتها 55 في المائة، بينما تُقسم النسبة المتبقية البالغة 45 في المائة بين الدول الأطراف المشاركة الأخرى باستخدام جدول الأنصبة المقررة للأمم المتحدة.

وآمل أن تكونوا قد استفدتم من هذا الموجز الذي تناولت فيه باقتضاب ما قد تنطوي عليه مختلف الخيارات فيما يتعلق بأجهزة صنع القرار وهيئة التحقق، وتنظيم الأمانة. وأتطلع إلى الاستماع إلى ما لديكم من أفكار وتعليقات بشأن ذلك.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أشكر السيدة روكوود على عرضها وأود الإشارة إلى أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع التحقق من نزع السلاح النووي الذي ناقشناه الأسبوع الماضي في إطار البند 1 من جدول الأعمال بالإضافة إلى أنه يسلط الضوء على جانب مهم من جوانب موضوع مناقشتنا لهذا اليوم.

وأود الآن أن أواصل الاستماع إلى مقدّم العرض التالي لهذا اليوم، السفير روبرت غابرييلس، الممثل الدائم لمملكة هولندا لدى المؤتمر. إن خبرته المهنية والتزامه بأهداف مؤتمر نزع السلاح ومقاصده موضع تقدير واحترام. ولذلك فإن السفير غابرييلس يحتل مكانة تؤهله لاطلاعنا على وجهات نظره بشأن عمل مؤتمر نزع السلاح بهدف التوصل إلى توافق في الآراء حول إمكانية إبرام اتفاق محتمل فيما يتصل بإنتاج وتخزين المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة الأخرى.

السيد غابرييلس (هولندا) *(تكلم الإنكليزية)*: يسرني أن أقدم العمل الذي اضطلعتُ به، في عام 2018، الهيئة الفرعية 2 التي تشرفت برئاستها. واسمحوا لي، على سبيل التقديم، أن أعرض لمحة موجزة عن الهيئات الفرعية وهيكلها على النحو الذي جرى الاتفاق عليه في بداية دورة عام 2018، وكيف أتاح ذلك لمؤتمر نزع السلاح تنظيم أعماله بطريقة فعالة، وتمكين الوفود من الاستعداد قبل وقت كافٍ، ومشاركة الخبراء من العواصم.

في بداية دورة عام 2018، اعتمد مؤتمر نزع السلاح المقرر الوارد في الوثيقة CD/2119 الذي أنشئ بموجبه خمس هيئات فرعية: واحدة لكل بند من بنود جدول الأعمال من 1 إلى 4، والخامسة للبنود 5

و6 و7 من جدول الأعمال. وعُيّن بعد ذلك، وفقاً للمقرر الوارد في الوثيقة CD/2126، خمسة منسقين للهيئات الفرعية واتفق على الجدول الزمني لاجتماعاتهم.

ووفقاً للجدول الزمني، جرى الاتفاق على أن ينصب التركيز العام للهيئة الفرعية 2 على حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة الأخرى. وكان هذا هو الحل الوسط. وجرى التوصل أيضاً إلى تفاهم بتخصيص واحد على الأقل من الاجتماعات الخمسة للهيئة الفرعية 2 لمسائل أخرى غير حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة الأخرى التي تدخل ضمن نطاق اختصاص البند 2 من جدول الأعمال بشأن منع نشوب حرب نووية، بما يشمل جميع المسائل ذات الصلة.

وتماشياً مع ولاية الهيئتين الفرعيتين، قدم المنسق، من خلال الرئيس، تقريراً عن التقدم المحرز والمتفق عليه في كل هيئة فرعية إلى مؤتمر نزع السلاح لاعتماده وإدراجه على النحو الواجب في التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح. ويرد تقرير الهيئة الفرعية 2 في الوثيقة CD/2139 بصيغته التي اعتُمدت في الجلسة العامة 1417 للمؤتمر في 5 أيلول/سبتمبر 2018.

واستفادت الهيئة الفرعية 2 في عملها من مشاركة خبيرين، هما السيد بافل بودفيغ من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح الذي قدم لمحة عامة عن الأنشطة المنفذة، مع التركيز بصفة عامة على حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والمتفجرات النووية الأخرى. وشارك في مختلف اجتماعاتنا لتقديم خبرته الفنية. وقدم السيد سيكو فان دير مير من معهد كلينينديال عرضاً تناول فيه "الحد من خطر الأسلحة النووية: 11 خياراً للسياسات" في الاجتماع الذي عقد في 29 حزيران/يونيه.

واسمحوا لي أن أؤكد هنا أن المناقشات كانت في معظمها تقنية الطابع، وركزت على لب الموضوع بدلاً من القضايا السياسية. واعتمدت الوفود أيضاً على دراسات وورقات عمل مختلفة بشأن القضايا المطروحة، فضلاً عن تقارير فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وعمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. واختتم هذا الفريق الأخير تقريره في منتصف عام 2018 وشارك بعض الخبراء بدور نشط في أعمال الهيئة الفرعية 2.

وبالانتقال إلى جوهر العمل الذي اضطلعت به الهيئة الفرعية، أود أن أُذكر بالمواضيع التالية: أولاً، حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى؛ وثانياً، المسائل الأخرى في إطار البند 2 من جدول الأعمال بشأن منع نشوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة – مع التركيز هنا على الحد من الخطر النووي؛ وثالثاً، المجالات التي من الممكن إنجاز مزيد من العمل فيها.

وفيما يتعلق بمسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، دارت مناقشات تناولت التعاريف والنطاق والتحقق والترتيبات المؤسسية. وأُبديت تعليقات عامة وخُصصت جلسة واحدة للنظر في اتخاذ تدابير فعالة، بما في ذلك دور وفائدة الشفافية وتدابير بناء الثقة.

وخُصصت جلستان لنطاق التحقق. وكما جاء في التقرير، تباينت الآراء تبايناً كبيراً حول هذه المسألة. ومع ذلك اتُفق على بعض القواسم المشتركة ذات الطابع العام أو أُعيد تأكيدها: على سبيل المثال، ينبغي أن تكون المعاهدة المقبلة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً وبصورة فعالة؛ وينبغي أن تُساهم عملياً في تحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح النووي مع مراعاة الفقرة 50(ب) من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وأن تؤدي إلى تحقيق

الأمن غير المنقوص لجميع الدول بهدف تشجيع أو تعزيز الاستقرار عند مستوى أدنى من المخزونات العسكرية مع مراعاة حاجة جميع الدول إلى حماية أمنها.

وجرى الاتفاق على بعض القواسم المشتركة المتعلقة بالتعاريف والترتيبات المؤسسية أو أُعيد تأكيدها في التقرير على الرغم من إبداء وجهات نظر متباينة بشأن هذه المسائل. ومن المسائل التي تباينت فيها بشدة الآراء نطاق المعاهدة المقبلة. ولاحظنا إصرار بعض الوفود على أن يقتصر تركيز المعاهدة على حظر المواد الانشطارية في المستقبل. ووردت إشارات إلى تقرير شانون والولاية الواردة فيه بشأن هذه المسألة. وبالنظر إلى أن تلك الولاية لا تزال تُشكل الأساس الأنسب والأصلح لإجراء مفاوضات في المؤتمر بشأن تلك المعاهدة، أكدت تلك الوفود عدم الحاجة إلى ولاية جديدة.

وأبدت وفود أخرى قدراً أكبر من المرونة بشأن نطاق المعاهدة، ورأت أن الحد الأدنى هو وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل. وركزت تلك الوفود على التمييز بين مختلف فئات المخزونات القائمة من المواد الانشطارية، وقالت إنها ترى أن من الممكن إدراج بعض هذه الفئات. وحسب رأي هذه الوفود، ترك تقرير شانون والولاية الواردة فيه ما يكفي من الغموض البناء في ما يتعلق بما إذا كانت المخزونات تدخل في نطاق المعاهدة.

ومع ذلك، أصرت وفود أخرى على أن نطاق المعاهدة ينبغي أن يشمل إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل وكذلك إنتاجها في الماضي لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ولا يزال تقرير شانون والولاية الواردة فيه يمثلان بالنسبة لبعض الوفود أساس المفاوضات لأنهما لا يستثنيان المخزونات الحالية، بينما أشار أحد الوفود أيضاً إلى أن تقرير شانون والولاية الواردة فيه لم يعودا مفيدين ولا صالحين للاستناد إليهما كأساس للعمل الموضوعي في هذا الشأن.

ودارت مناقشات حول التصنيف الوظيفي للمواد الانشطارية، وعدم تحريف مسارها، وعمليات النقل أو الاقتناء الدولية، ومساهمة المعاهدة في أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح.

ويمثل التحقق مسألة أخرى تستحق مناقشة متعمِّقة بسبب تعقيداتها التقنية. ونوقشت النُهج المختلفة للتحقق – النهج المركز والنهج الشامل والنهج المختلط. وبحثت الوفود في مناقشاتها الدول التي ينبغي أن تركز عليها متطلبات التحقق، بالنظر إلى أن دولاً كثيرة لديها بالفعل مرافق خاضعة للضمانات نتيجة لالتزاماتها القانونية القائمة، ولا سيما بموجب معاهدة عدم الانتشار.

ونوقشت أيضاً مسألة معالجة شواغل الدول بشأن المعلومات الحساسة في سياق التحقق، وكذلك نوع عمليات التفتيش، ومجموعة أدوات التحقق، والهيئة التي ينبغي تكليفها بالتحقق. وبُحثت أيضاً مسألة الأعمال التقنية والعلمية الأخرى التي لا يزال يتعيّن القيام بها في هذا المجال. وفيما يتعلق بمسألة الحد من خطر الأسلحة النووية، ناقشت الوفود عدداً من خيارات السياسات وتناولت بالتفصيل مواقفها الوطنية.

ونوقشت مسائل من قبيل الردع النووي – سواءً أكان بالياً أم لا – وأهمية أو عدم أهمية الاستقرار أو التوازن الاستراتيجيين، وما إذا كان ينبغي وضع تدابير للحد من المخاطر على أساس متعدد الأطراف.

وفيما يتعلق بالمجالات التي يمكن إجراء مزيد من العمل فيها، شددت الوفود على قيمة هذا العمل وقدمت عدداً من الاقتراحات في هذا الصدد، مثل الجوانب التقنية والعلمية، والنطاق، والتعاريف، والتحقق، والترتيبات القانونية والمؤسسية والشفافية وتدابير بناء الثقة. واتفقت الوفود أيضاً على أن إجراء مزيد من المناقشات بشأن الحد من المخاطر النووية، على غرار ما حدث في مؤتمر العام الماضي، سيكون موضع ترحيب.

وفي الختام، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أطرح سؤالين لمناقشتنا لهذا اليوم، وأن أفكر في سُبل المضي قدماً في مؤتمر نزع السلاح. السؤال الأول يتعلق بما إذا كان عمل الهيئات الفرعية يمكن أن يُشكل الأساس لمزيد من العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح. وثانياً، كيف يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يُلم بكل الأعمال التقنية التي أُجريت في الماضي بشأن الموضوع داخل مؤتمر نزع السلاح وخارجه؟

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أشكر السيد غابرييلس على عرضه، وعلى إبقاء الذاكرة المؤسسية لهذا المؤتمر حية، وأشكره أيضاً على المبادئ التوجيهية المقترحة لمناقشتنا لهذا اليوم.

وأنتقل الآن إلى قائمة المتكلمين الذين طلبوا الكلمة، وسيكون أول المتكلمين مندوب العراق الموقر، بالنيابة عن مجموعة الـ 21، السيد أُبي الطائي.

السيد الطائي (العراق) *(تكلم بالإنكليزية)*: السيد الرئيس، يُشرفني أن أُدلي ببيان مجموعة الـ 21 بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة لعام 2013 بشأن نزع السلاح النووي.

لقد تجلى بوضوح في اجتماع الجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي الذي عُقد في 26 أيلول/سبتمبر 2013 الدعم القوي من المجتمع الدولي من أجل اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، عندما أعرب رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية وغيرهم من كبار المسؤولين الحكوميين أو المسؤولين الرفيعي المستوى عن مواقفهم وسياساتهم الواضحة بشأن نزع السلاح النووي استجابة للمقرر المعتمد عملاً بقرار الجمعية العامة 39/67.

وعقب ذلك الاجتماع، اعتمدت الجمعية العامة القرارات 32/68، و58/69، و34/70، و71/71، و251/72، و40/73، و54/74، و45/75، وجميعها بعنوان "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013". ودعت هذه القرارات إلى البدء بصورة عاجلة في مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح من أجل الإسراع بإبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها وتطويرها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على تدميرها.

وطلبت القرارات أيضاً إلى الأمين العام التماس آراء الدول الأعضاء فيما يتعلق بتحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولا سيما في العناصر المكونة لاتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح.

وقررت الجمعية العامة أيضاً أن تعقد في نيويورك، في موعد يُحدد لاحقاً، مؤتمراً دولياً رفيع المستوى للأمم المتحدة يُعنى بنزع السلاح النووي لاستعراض ما تحقق من تقدم في هذا الاتجاه.

وتُشدّد المجموعة على أهمية الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي يوافق 26 أيلول/سبتمبر. وفي هذا السياق، تُعرب المجموعة عن تقديرها للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والبرلمانيون ووسائط الإعلام والأفراد، الذين كان لهم دور في الترويج لهذا اليوم الدولي من خلال جميع أشكال الأنشطة التثقيفية وأنشطة التوعية العامة بالتهديد الذي تُشكله الأسلحة النووية للبشرية وضرورة إزالة تلك الأسلحة إزالة كاملة من أجل تعبئة الجهود الدولية لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وتدعو المجموعة جميع أصحاب المصلحة إلى مواصلة الترويج لليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وتُرحب المجموعة بالإعلان رسمياً عن اعتبار منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منطقة سلام بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في هافانا يومي 28 و29 كانون الثاني/يناير 2014. وأعلنت البلدان الثلاثة والثلاثون الأعضاء في

جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن تعهدها بتعزيز نزع السلاح النووي كهدف ذي أولوية والمساهمة في التقدم نحو نزع السلاح العام والكامل من أجل زيادة توطيد الثقة بين الدول.

وأكدت جماعة دول أمريكا ومنطقة البحر الكاريبي مرة أخرى التزامها الدائم بمواصلة العمل من أجل إبقاء منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منطقة سلام وتعزيز هذا الوضع، والمساهمة بالتالي في تحقيق الأمن الإقليمي والدولي. ويُشكل استمرار وجود أسلحة نووية تهديداً خطيراً للبشرية ولكل أشكال الحياة على الأرض، وما من وسيلة لاتقاء النتائج الكارثية الإنسانية لأي تفجير نووي جديد سوى إزالة الأسلحة النووية إزالة كاملة لا رجعة فيها ومُلزمة قانوناً، وإبقاء العالم خالياً من الأسلحة النووية.

ويُشكل نزع السلاح النووي الأولوية الأولى لمؤتمر نزع السلاح. وتؤكد المجموعة من جديد أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد الذي يقي من استعمالها أو التهديد باستعمالها. ومن شأن الوفاء بمختلف الالتزامات والتعهدات المتعلقة بنزع السلاح أن يُعزز عدم الانتشار على نحو متبادل. ومن ثم، وجب السعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي على نحو شامل وغير تمييزي.

وتُدرك مجموعة الـ 21 الالتزامات الرسمية التي تعهدت بها الدول الأطراف عملاً بالمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما مواصلة المفاوضات، بُحسن نية، بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في أقرب وقت لنزع السلاح النووي، وتدعو المجموعة إلى التعجيل بالامتثال للالتزام القانوني الذي يقضي بالوفاء بالتعهدات التي أُعلن عنها في هذا المجال.

ونُقر بالمساهمة الكبيرة المقدمة من عدد من البلدان من أجل تحقيق هدف نزع السلاح النووي ومن خلال إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وكذلك عن طريق التخلي الطوعي عن برامج الأسلحة النووية أو سحب جميع الأسلحة النووية من أراضيها، ونؤيد بقوة الإسراع بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويساورنا قلق بالغ إزاء استمرار إحجام الدول الحائزة للأسلحة النووية عن الوفاء بالتزاماتها التعاهدية كالتزام عاجل بالإزالة الكاملة لأسلحتها النووية، متذرعة في ذلك بمبررات غير مقبولة، نظراً لأن اتخاذ إجراءات ملموسة لتجنب العواقب الوخيمة للأسلحة النووية ضرورة ملحة. وفي هذا السياق، نُشير إلى ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع في فتواها الاستشارية لعام 1996 بشأن الالتزام بالسعي، بحسن نية، إلى إجراء مفاوضات واختتامها بما يفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

ولدى المجموعة قناعة راسخة بأن الوقت قد حان لترجمة الأقوال إلى أفعال. وبناءً على ذلك، تغتنم مجموعة الـ 21 هذه الفرصة للدعوة إلى تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 32/68، و58/69، و34/70، و71/71، و251/72، و40/73، و54/74، و45/75.

وفي هذا السياق، تدعو مجموعة الـ 21 إلى الشروع بصورة عاجلة في مفاوضات لنزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، وخاصة التفاوض على اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر حيازتها وتطويرها وإنتاجها واقتنائها واختبارها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على تدميرها.

وتحيط المجموعة علماً بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021، وتُلاحظ أيضاً أن أكثر من 86 دولة وقعت المعاهدة وأن 52 دولة صدقت عليها أو انضمت إليها حتى 22 كانون الثاني/يناير 2021. ولذلك يلتزم أعضاء مجموعة الـ 21 الأطراف في المعاهدة التزاماً تاماً بتنفيذها وتعزيز عالميتها من أجل تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ولذلك نطلب إليكم، سيدي الرئيس، النظر بعين الاعتبار إلى ما يجري من مشاورات حول كيفية المضي قدماً في الاضطلاع بالولاية التي أسندتها الجمعية العامة إلى مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسألة المهمة، وندعو الأعضاء في المؤتمر إلى دعم هذه المبادرة المهمة.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أشكر ممثل العراق الموقر وأعطي الكلمة الآن للمتكلم التالي، السيدة ماركيتا هومولكوفا، مندوبة البرتغال الموقرة، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة هومولكوفا (البرتغال) *(تكلمت بالإنكليزية)*: أتشرف بأن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تركيا وجمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا، وبلد الاستقرار والانتساب المرشح لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والعضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، آيسلندا، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي نتحدث فيها في ظل الرئاسة البلغارية، أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم على كل ما تبذلونه من جهود لاستئناف المناقشة المواضيعية بموجب اختصاصات الرئاسة بعد عدم اعتماد برنامج عمل أو اتخاذ قرار بشأن إنشاء هيئات فرعية في مطلع السنة. ومما يثير القلق حقاً أن نرى استمرار الافتقار إلى الإرادة السياسية لإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مساره الموضوعي. وإن موضوع اليوم بالغ الأهمية بالنسبة لنا، وأود أن أشكر جميع المتكلمين على ما قدموه من عروض ثرية للغاية في بداية هذا النقاش.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من جديد الدعم القائم منذ أمد طويل لبدء المفاوضات فوراً في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، والانتهاء من تلك المفاوضات في وقت مبكر، ونؤيد الشروع في تلك المفاوضات وفقاً للمقرر الوارد في الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها.

وإثباتاً لالتزامنا المستمر، أصبح الاتحاد الأوروبي من مؤيدي الإجراء 7 من خطة الأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح: "إبرام معاهدة بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية". ولا يُشكل الشروع في هذه المفاوضات أولوية للاتحاد الأوروبي فحسب، بل يمثل أيضاً الإرادة الغالبة للمجتمع الدولي، وهو ما جسدته خطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010 وأكده من جديد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 65/73 الذي أعاد تأكيد الضرورة الملحة للتفاوض وإبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً وبصورة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وفي هذا السياق، نؤيد تماماً توصية فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى التي جرى التوصل إليها بتوافق الآراء، بما في ذلك التوصية التي تدعو إلى "بدء مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى دون تأخير في مؤتمر نزع السلاح على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها".

ونحن على قناعة بأن بدء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لن يُهدد الأمن القومي لأي جهة. ويمكن لأي دولة لديها تحفظات على جوانب المعاهدة المقبلة أن تطرحها خلال المفاوضات في المؤتمر الذي يعمل وفق قاعدة توافق الآراء. ويساورنا القلق إزاء الحالة في مؤتمر نزع السلاح هذا العام، ولا سيما الصعوبة التي واجهتنا في محاولة إيجاد صيغة توافقية في المفاوضات بشأن إنشاء الهيئة الفرعية 2. وندعو مرة أخرى جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى التحلي بأقصى درجات المرونة والبدء في مفاوضات بشأن هذه المعاهدة دون إبطاء.

وندعو في الوقت نفسه الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تُعلن ولم تدعم الوقف الفوري لإنتاجها من المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وجميع الدول الأخرى التي توجد في حوزتها أسلحة نووية إلى أن تفعل ذلك.

والمؤتمر مهيأ تماماً لبدء المفاوضات فوراً. ونرحب بالتقدم الكبير المحرز بشأن التعاريف الممكنة والنطاق والتحقق والترتيبات القانونية والمؤسسية والأعمال التحضيرية الشاملة التي اضطلع بها فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وفريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وأتاح النهج القائم على الخيارات إجراء دراسة متعمقة لكل بديل ممكن، وزيادة فهم التحديات المطروحة وتقديم صورة أوضح للمفاوضين في المستقبل بشأن الخيارات الواقعية. ويمكن أن تشمل الخيارات المتعلقة بعناصر ديباجة المعاهدة الإشارة إلى جملة أمور، من بينها أهمية مشاركة المرأة بدور نشط وعلى قدم المساواة وتوليها الأدوار القيادية وانخراطها الكامل في مؤسسات المعاهدة وفي جهودها الرامية إلى صون السلام والأمن وتعزيزهما. ونُرحب أيضاً بتحديد تدابير جوهرية لتحقيق الشفافية وبناء الثقة.

ونشير إلى أن القرار السنوي للجمعية العامة بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية الذي شاركت في رعايته كندا وألمانيا وهولندا، لا يزال يحظى بتأييد أغلبية ساحقة. وفي العام الماضي، صوتت 184 دولة لصالح القرار 65/73، وامتنعت أربع دول عن التصويت، ولم تعارضه سوى دولة واحدة. وحثت الجمعية العامة في هذا القرار الدول الأعضاء على إيلاء الاعتبار الواجب لتقرير فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى، بما في ذلك مواصلة النظر في تدابير بناء الثقة، ودعت مؤتمر نزع السلاح إلى دراسة التقرير دراسة كاملة والنظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات.

وتحقق بالفعل زخم إيجابي في مؤتمر نزع السلاح تحت قيادة ألمانيا، مما سهّل جملة أمور شملت مناقشات أجراها الفريق العامل المعني بإيجاد سُبل المضي قدماً حول إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهولندا التي نسقت العمل في الهيئة الفرعية 2 في عام 2018. وأظهرت المناقشات التقنية المتعمّقة في الهيئة الفرعية 2 وتقريرها التوافقي تقارب وجهات النظر بشأن العديد من المسائل، وأوضحت أن هناك إرادة جماعية للبحث عن قواسم مشتركة. وينبغي لنا مواصلة البناء على هذا العمل من أجل بدء المفاوضات.

وفي هذا السياق، نتفق مع توصية الفريق الرفيع المستوى بأن زيادة أعمال الخبراء يمكن أن تكون مفيدة، ولا سيما بشأن نماذج التحقق المختلفة لتحديد كيفية عملها في الممارسة العملية، وما يترتب على نماذج التحقق والنماذج المؤسسية المحتملة من آثار على الموارد.

السيد الرئيس، في ضوء الموعد الجديد الذي حُدد لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام 2020، من الأهمية القصوى أن يتحرك مؤتمر نزع السلاح بسرعة نحو إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونحن على قناعة بأن مثل هذه المعاهدة تُمثل خطوة ملموسة على درب نزع السلاح النووي، وستُسهم هذه الخطوة بدور عملي مهم في تحقيق هدفي عدم الانتشار ونزع السلاح. وهناك حاجة ماسة إلى مثل هذه المعاهدة للتشجيع على إحراز مزيد من التقدم في المسائل الأخرى المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وفي الوقت الذي نرى فيه احتمالاً حقيقياً لزيادة أعداد الأسلحة، تُصبح مسألة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أكثر وضوحاً وإلحاحاً.

ومن أجل الحفاظ على ما تحقق من زخم، قدم الاتحاد الأوروبي الدعم المالي لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح من أجل تيسير مشاركة بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاريبي في المشاورات المتعلقة بهذه المعاهدة وغيرها من الأنشطة. وتمثلت الأهداف الرئيسية للمشروع في تعزيز الحوار على المستوى الإقليمي، وتعزيز المعرفة بمضمون وعملية التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وفهمهما، وتوسيع وتعزيز مشاركة جميع الدول في المفاوضات المستقبلية.

وعقدت سلسلة من حلقات العمل الإقليمية في بلدان منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادئ وجنوب وشرق أفريقيا ووسط وغرب أفريقيا، بالإضافة إلى اجتماعات الخبراء والزيارات القطرية.

الرئيس *(تكلم الإنكليزية)*: أشكر السيدة هومولكوفا على بيانها وكذلك على كلماتها الطيبة فيما يتعلق بالرئاسة البلغارية. وأُعطي الكلمة الآن لمتحدثنا التالي، سفير الولايات المتحدة الأمريكية، السيد وود.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) *(تكلم بالإنكليزية)*: السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذه الدورة بشأن واحدة من أهم المسائل التي أنشئ مؤتمر نزع السلاح من أجل معالجتها. وأود أيضاً أن أشكر أعضاء فريق المناقشة على عروضهم الموضوعية جداً.

سيدي الرئيس، إن موقف الولايات المتحدة من إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية معروف تماماً ولم يتغيَّر. وما زلنا نؤيد البدء الفوري في مفاوضات من أجل إبرام معاهدة على أساس توافق الآراء وبمشاركة جميع الدول الرئيسية.

وهذه هي الشروط ذاتها التي أنشئ مؤتمر نزع السلاح من أجل الوفاء بها. وتُدرك الولايات المتحدة أن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن أن يكون أمراً صعباً. ولكن هذا ليس سبباً لعدم بدء المفاوضات. فعلى سبيل المثال، بينما لا تزال الولايات المتحدة تعارض إدراج المخزونات الحالية من المواد الانشطارية فإننا نتفهم أن للآخرين آراء مختلفة. ونقبل أيضاً مناقشة مسألة المخزونات بغض النظر عن صياغة الولاية التفاوضية.

ولذلك فإننا منفتحون على الاقتراحات الجديدة والمبتكرة بشأن الولاية التفاوضية ما دامت تلك الولاية لا تشكل حكماً مسبقاً على النتيجة من خلال التكليف صراحة بإدراج المخزونات الحالية.

ويجب أن نُذكر أنفسنا من الآن فصاعداً بأن الغرض الرئيسي من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هو حظر إنتاج تلك المواد لأغراض استخدامها في صنع الأسلحة النووية من أجل وضع حد أقصى للمخزونات الحالية. وسيكون تحقيق هذه النتيجة وحده خطوة أساسية في الجهود العالمية لعدم الانتشار. وسيساعد أيضاً على منع حدوث سباق تسلح نووي في المستقبل، مما سيجعل البيئة الأمنية ملائمة أكثر لاتخاذ مزيد من الخطوات على طريق نزع السلاح النووي.

ومؤتمر نزع السلاح هو أفضل مكان لإجراء هذه المفاوضات. فنحن لدينا ولاية تفاوضية. ونحن محكمون بتوافق الآراء. والدول الرئيسية موجودة بالفعل في القاعة. ولا يرجع عدم شروع مؤتمر نزع السلاح في المفاوضات إلى عدم الرغبة في المحاولة.

وقد اقترح عدد من البلدان، بما فيها الولايات المتحدة، حلولاً لكسر الجمود المستمر منذ عقدين. واقترح رؤساء مؤتمر نزع السلاح مشاريع برامج عمل شملت إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة فريق خبراء حكوميين ثم فريقاً تحضيرياً ثانياً من الخبراء لوضع الأساس للمفاوضات. وأخيراً، ناقشنا في الهيئة الفرعية 2 في عام 2018 مسألة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

والحقيقة هي أن عدم إحرازنا تقدماً بشأن المعاهدة يُعبر عن اختلافات كبيرة حول نقطة رئيسية واحدة. ولا تزال بلدان قليلة ترغب في زيادة مخزوناتها من المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة

النووية – أو على الأقل الإبقاء على خيار القيام بذلك – حتى عندما تُبدي تأييدها المشروط للمفاوضات. والولايات المتحدة، سيدي الرئيس، إذ تسلم بهذه الحقيقة فإنها تُكرر دعوة جميع الدول التي لم تُعلن بعد عن وقف إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى إلى أن تفعل ذلك.

وهذا الوقف الاختياري هو أحد الخطوات الأساسية نحو إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ونزع السلاح النووي بصوة أعم. وهو دليل ملموس على الالتزام بإبرام معاهدة، وسيُشكل تدبيراً كبير المغزى لبناء الثقة للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على حد سواء. فالوقف الاختياري هو أيضاً أحد أمثلة "التدابير الفعالة" لتهيئة بيئة تفضي إلى نزع السلاح النووي في المستقبل على النحو المبيّن في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

وقد جادل البعض بأن الوقف الاختياري من شأنه أن يحد من حوافز التفاوض على إبرام معاهدة. والحقيقة هي أن رفضهم وضع حد أقصى لمخزوناتهم قد أدى إلى المأزق الحالي. ولا تزال الولايات المتحدة، من جانبها، ملتزمة بمواصلة الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، هو الوقف الذي دخل حيز التنفيذ منذ مطلع تسعينات القرن الماضي.

وتلتزم المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا بوقف مماثل. وندعو الصين إلى الانضمام إلينا وجعل هذا الالتزام التزاماً من مجموعة الدول الخمس. وأُلاحظ أيضاً ما تحقق بالفعل من تقدم كبير في معالجة المخزونات الحالية.

وفي منتصف تسعينات القرن الماضي، بدأت الولايات المتحدة في إزالة 374 طناً متريا من اليورانيوم العالي التخصيب و61,5 طناً متريا من البلوتونيوم من استخدامها في الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، قمنا بخفض نسبة تخصيب أكثر من 164 طناً متريا من اليورانيوم العالي التخصيب واليورانيوم المنخفض التخصيب للاستخدام في الأغراض المدنية. وهذه ليست سوى خطوات قليلة ملموسة اتخذتها الولايات المتحدة بالفعل لخفض كمية المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية. ولم يكن من الممكن إحراز أي من هذا التقدم لو أصررنا على ربط هذه الخطوات بالتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

سيدي الرئيس، لقد أوضحنا كل هذه النقاط من قبل. والكثير منا فعل ذلك. وإنني أمثل الولايات المتحدة للسنة السابعة في مؤتمر نزع السلاح – ولذلك أقول بثقة إنه على الرغم من أن هذا هو الموضوع الوحيد الذي تعتقد أغلبية الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أنه جاهز أكثر من غيره للتفاوض فإننا نبتعد أكثر فأكثر عن هذا الهدف.

ولا يقتصر الأمر على منعنا من التفاوض بشأن عنصر حاسم في جدول الأعمال العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح، بل لم نتمكن هذا العام حتى من الموافقة على إشارة غير مباشرة إلى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في قرار بشأن عقد الهيئات الفرعية. وهذه ليست طريقة مستدامة لتسيير العمل.

وإذا لم نتمكن حتى من ذكر أي إشارة إلى المعاهدة فإننا بالتأكيد لن نتفاوض بشأنها أبداً. وفي ضوء هذا الوضع فإن فكرة أننا نستطيع بطريقة ما أن نتفاوض بشأن معاهدات متعددة تغطي جميع بنود جدول أعمالنا في آن واحد هي ببساطة فكرة غير عملية.

السيد الرئيس، إن وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض استخدامها في صنع الأسلحة النووية له أثر ملموس على البيئة الأمنية الدولية الأوسع. وإن عدم قدرتنا حتى على الحديث عن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بعد توقف دام لأكثر من عقدين من الزمن دليل على مدى تدهور تلك البيئة للأسف.

والخطوة المتواضعة لوقف هذا التدهور – وتمهيد الطريق لمفاوضات ناجحة بشأن إبرام معاهدة – هو الوقف الطوعي لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض استخدامها في صنع الأسلحة النووية الذي تحدثنا عنه من قبل. وتحقيقاً لهذه الغاية، أُكرر مناشدتنا جميع من لم يعلنوا وقفاً اختيارياً لإنتاج المواد الانشطارية ولم يحافظوا عليه أن يتخذوا تلك الخطوة الآن.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أشكر السفير وود على بيانه. وأعطي الكلمة الآن للمتكلم التالي في القائمة، السفير أوغاساوارا، ممثل اليابان.

السيد أوغاساوارا (اليابان) *(تكلم بالإنكليزية)*: سيدي الرئيس، تود اليابان أن تُعرب عن خالص امتنانها لكم على عقد مناقشة مواضيعية في إطار البند 2 من جدول الأعمال: منع نشوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة. وأُعرب أيضاً عن بالغ تقديري للعروض المتميّزة التي أدلى بها مقدمو العروض الثلاثة في بداية اجتماع اليوم.

وأود اليوم أن أطلعكم على موقف اليابان بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

السيد الرئيس، تُقدّم اليابان سنوياً منذ عام 1994 مشاريع قرارات بشأن إزالة الأسلحة النووية إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة. وتستند هذه القرارات إلى نهج واقعي وعملي يهدف إلى تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ومن بين تدابير نزع السلاح الواقعية والعملية التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يستهدفها في هذه المرحلة، تولي اليابان أهمية خاصة لاثنين منها، وهما التبكير بإدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، والبدء المبكر في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وهذا التدبير الأول هو السبيل إلى وضع حد أقصى نوعي لتطوير الأسلحة النووية من خلال فرض حظر شامل على التجارب النووية، والثاني هو السبيل لوضع حد أقصى كمي يتحقق بحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وعلى هذا النحو، تواصل اليابان الدعوة بقوة إلى الشروع المبكر في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح.

السيد الرئيس، ترى اليابان، كما جاء في ورقة العمل التي أعدتها في الوثيقة CD/1774 المقدمة إلى مؤتمر نزع السلاح في عام 2006، فضلاً عن آرائها لعام 2013 بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 53/67، أن الغرض الأساسي لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هو وقف أي زيادة في كمية المواد الانشطارية المتاحة لأي دولة طرف في مجال الأسلحة النووية بداية من دخول المعاهدة حيز النفاذ. وينبغي أن يعامل أي نشاط يزيد من كمية المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية على أنه مرادف فعلياً لإنتاجها.

ولذلك، يجب ألاّ تقتصر الالتزامات الأساسية بموجب هذه المعاهدة على الالتزام بحظر إنتاج المواد الانشطارية والأسلحة النووية فحسب، بل يجب أن تشمل أيضاً، في جملة أمور، الالتزام بإغلاق أو تفكيك أي مرافق لإنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو تحويلها إلى أغراض مدنية.

وترى اليابان أن التحقق في سياق المعاهدة ينبغي أن يؤكد – على سبيل المثال لا الحصر – عدم إنتاج مواد انشطارية. وينبغي أيضاً التحقق قدر الإمكان من الالتزامات الأخرى التي يمكن أن تشملها المعاهدة.

وفيما يتعلق بطريقة التعامل مع المخزونات الحالية من المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية، وهي واحدة من أكثر المسائل إثارة للجدل في معاهدة محتملة لوقف إنتاج المواد

الانشطارية، ترى اليابان أن هذه المسألة ينبغي حلها أثناء المفاوضات. وينبغي ألاّ يكون إدراج المخزونات الحالية في نطاق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية شرطاً لاستئناف المفاوضات.

السيد الرئيس، لقد أعربت بلدان كثيرة، بما فيها اليابان، عن مواقفها بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وشاركت في مناقشات داخل مؤتمر نزع السلاح على مر الزمن. وبينما لم تبدأ المفاوضات بشأن إبرام تلك المعاهدة، اعتُمدت عدة وثائق قيّمة في السنوات العديدة الماضية، بما فيها تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام 2015 (A/70/81)، وتقرير فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى لعام 2018 (A/73/159)، وتقرير عام 2018 عن أعمال الهيئة الفرعية 2 المقدم إلى مؤتمر نزع السلاح (CD/2139).

وتُعرب اليابان عن تقديرها الكبير لهذه الأعمال المهمة التي تُشكل عناصر جوهرية ومواد لمعاهدة محتملة، وترى أنها توفّر موطئ قدم قوي للمفاوضات في المستقبل.

وانطلاقاً من هذه النقاط، ترى اليابان أن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هي الموضوع الأكثر نضجاً الجاهز للمفاوضات. وأود أن أشير إلى أن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار وافقت أيضاً على البدء الفوري في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لمؤتمر عام 1995 لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار في الفقرة 4 من منطوق المقرر 2 (NPT/CONF.1995/32، المرفق)؛ وفي مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي عقد في عام 2000، في الخطوة 3 من الخطوات العملية الثلاث عشرة (NPT/CONF.2000/28)؛ وفي مؤتمر استعراض المعاهدة الذي عقد في عام 2010 في الإجراء 15 من خطة العمل (NPT/CONF.2010/50).

وتؤكد القرارات المتعلقة بإزالة الأسلحة النووية المقدمة من اليابان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي اعتُمدت بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء كل عام، أهمية البدء الفوري في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتُناشد اليابان جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول التي توجد في حوزتها أسلحة نووية إلى إعلان وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى لحين التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي هذا السياق، أعرب عن تقديري الكبير لإعادة تأكيد هذا الوقف الذي قدمه سفير الولايات المتحدة الأمريكية السيد وود في مداخلته السابقة.

السيد الرئيس، لقد عولجت بصورة جزئية الاستعدادات لبدء المفاوضات؛ والعامل الوحيد المتبقي هو الإرادة السياسية. ونظراً للالتزامات المتكررة بهذا الهدف، أود أن أدعو مرة أخرى جميع الدول الأعضاء إلى ممارسة الإرادة السياسية حتى يتسنى لنا بدء المفاوضات بشأن هذه المسألة داخل مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أشكر سفير اليابان على بيانه. وأعطي الكلمة الآن للمتكلمة التالية، السفيرة نورتون، ممثلة كندا.

السيدة نورتون (كندا) *(تكلمت بالإنكليزية)*: سيدي الرئيس، أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لجميع أعضاء فريق المناقشة على ما قدموه من عروض مثيرة للاهتمام.

وبصفتي سفيرة كندا لدى مؤتمر نزع السلاح، لا يشرفني فقط، بل من واجبي أيضاً، أن أناقش معكم كيفية إحراز تقدم ملموس بشأن معاهدة متعلقة بالمواد الانشطارية. ولا توجد مبادرة أخرى في سياق نزع السلاح وعدم الانتشار تحظى بنفس القدر من التأييد من المجتمع الدولي، ومع ذلك مازلنا نفتقر إلى الإدارة السياسية اللازمة للمضي قدماً.

وتُقر كندا بالمساهمات المهمة من جميع الدول التي دفعت نحو تحويل هذه المعاهدة إلى واقع، بدءاً من الاتفاق بين الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على إنشاء ولاية شانون في عام 1995، إلى فريق الخبراء الحكوميين للفترة 2014–2015، وهو فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية للفترة 2017–2018، والذي شمل اجتماعين تشاوريين غير رسميين مفتوحين لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وكان تبادل الآراء حول هذه المعاهدة على مر السنوات ثرياً وبناءً. ونتوجه بشكر خاص إلى ألمانيا وهولندا لمشاركتهما مع كندا في قيادة قرار الجمعية العامة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية طوال السنوات الماضية.

إن التأييد شبه العالمي للقرار يتحدث عن نفسه. ولا توجد معاهدة نووية أخرى متعددة الأطراف مهيأة بنفس القدر للتفاوض بشأنها في هذا الوقت. والسؤال الرئيسي هو: كيف يمكننا أن نترجم الآن الدعم إلى مفاوضات ملموسة؟ نحن نعلم أن العديد من المسائل الجوهرية المتعلقة بالمعاهدة لن تُحل إلاّ على طاولة المفاوضات.

ولهذا السبب ينبغي لنا جميعاً أن نعمل على بدء المفاوضات بدلاً من محاولة حل جميع المسائل مقدماً. واسمحوا لي أن أوضح أن كندا تهدف إلى عقد مفاوضات ذات مصداقية يمكن أن تفضي إلى نتائج سيكون لها أثر حقيقي. ويعني ذلك أن المفاوضات يجب أن تشمل الدول التي تمتلك مواد انشطارية أو تنتجها لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى. ولكي نصل إلى خط البداية هذا، من الأهمية بمكان أن نؤكد من جديد التزامنا بالبدء الفوري للمفاوضات والالتزام بخطة ملموسة للمضي قدماً في هذه المفاوضات.

وسيتيح المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار للعديد من البلدان الموجودة هنا اليوم فرصة فريدة للتعبير عن هذا الالتزام. وأحث الدول الأطراف في المعاهدة حول هذه الطاولة على إصدار تعليمات إلى وفودها في مؤتمر الاستعراض لدعم صياغة قوية لمعاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض بحيث تحقق على أقل تقدير ما يلي: (1) الاعتراف بمجموعة الأعمال التي أُنجزت خلال العقد الماضي لدعم معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية؛ (2) الاعتراف بالدور الذي يمكن أن تؤديه المفاوضات بشأن هذه المعاهدة في بناء الثقة ومعالجة الشواغل الأمنية والسياسية لجميع الدول المشاركة؛ (3) التوصية بمواصلة العمل بشأن تدابير التحقق والجوانب التقنية الأخرى لهذه المعاهدة، سواءً بالتوازي مع المفاوضات أو قبلها؛ (4) الإقرار بعدم بقاء أي خطوات موضوعية ذات مصداقية، ما لم تبدأ المفاوضات بشأن إبرام معاهدة؛ وأخيراً (5) الدعوة إلى بدء هذه المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن.

(تكلمت بالفرنسية)

يمكن الاطلاع على أمثلة محددة للنص الذي ينبغي أن نعتمده أثناء مؤتمر الاستعراض فيما يتعلق بمعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى في الوثيقة المعنونة "نقطة الالتقاء" الصادرة عن مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح. ويُسعدني أن أنقلها إلى الدول المهتمة. وأود أيضاً أن أطلب دعم جميع الدول للقرار المتعلق بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية الذي سنعرضه على اللجنة الأولى للجمعية العامة. ونأمل أن يحظى القرار هذا العام، مرة أخرى، بتأييد شبه عالمي من الدول الأعضاء.

وأود الآن أن أخاطب الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. لقد قلتم منذ عدة سنوات، بطريقة أو بأخرى، إنكم مستعدون للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإن مناقشات الخبراء بشأن هذا الموضوع تمضي على قدم وساق. ونطلب منكم إظهار القيادة من خلال اقتراح سبيل للمضي

قدماً نحو بدء مفاوضات بشأن معاهدة تحظى بتأييد الأغلبية الساحقة من الدول. لقد حان الوقت لترجمة الأقوال إلى أفعال. وأُشجع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على النظر إلى بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية باعتباره فرصة فريدة لمناقشة المسائل الأمنية وإنشاء قنوات اتصال جديدة وتعزيز الثقة المتبادلة. ولكي تتبدد مخاوفكم لا بد لكم من التعبير عن تلك المخاوف بقوة على طاولة المفاوضات. ولن تتحقق مصالحكم بالاستمرار في عرقلة بدء هذه المفاوضات. ويجب أن نعمل معاً لبدء المفاوضات. وسيصب ذلك في مصلحتنا جميعاً.

الرئيس *(تكلم بالفرنسية)*: أشكر السفيرة نورتون، وأعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين، السيدة بورتا.

السيدة بورتا (الأرجنتين) *(تكلمت بالإسبانية)*: أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السفير روبرت غابرييلس، والسيدة إيمانويل مايتر، والسيدة لورا روكوود، على العروض الممتازة التي قدموها، والتي ستساعد بلا شك على تعزيز التبادل الموضوعي للآراء في هذه السلسة من المناقشات المواضيعية التي ينظمها الرئيس.

ويأسف وفد بلدي، مرة أخرى، لأن هذه المناقشة لا يمكن إجراؤها داخل هيئة فرعية تابعة لمؤتمر نزع السلاح، والأكثر من ذلك هو أن المؤتمر لم يتمكن من اعتماد برنامج عمل كان يمكن أن يسمح لنا بالبدء في مفاوضات من أجل إبرام صك مُلزم قانوناً بشأن المسائل المتعلقة بمنع نشوب حرب نووية، وتحديداً بشأن حظر المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وبهذه الروح انضمت الأرجنتين إلى فريق الخبراء الحكوميين الذي أتم عمله في عام 2015، وكان هدفه تحديد العناصر التقنية والسياسية للتفاوض بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، من خلال تحديد العناصر التقنية والسياسية، وبلورة فهم أفضل للاختلافات ووضع أُسس أفضل لبناء توافق في الآراء استعداداً للمفاوضات بشأن هذا الصك في المستقبل. غير أن الفريق مثال آخر على ما تحقق في المحافل الأخرى من تقدم بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر نفسه، مما يدل على استمرار حالة الشلل.

ومع ذلك، وبفضل العمل الممتاز الذي اضطلع به فريق الخبراء الحكوميين، بالإضافة إلى عمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية الذي اجتمع في عامي 2017 و2018 وشارك فيه بلدي أيضاً، يعتقد وفد بلدي أننا في وضع يسمح لنا ببدء المفاوضات حول هذا الصك المستقبلي في المؤتمر، ونود أن نؤكد في هذا السياق أن هذه المعاهدة، في رأي وفد بلدي، ينبغي أن تُشكل خطوة حقيقية نحو تحقيق تقدم في مجال نزع السلاح النووي، وإيلاء الأولوية لخفض مخزونات المواد الانشطارية.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: اقترح أن نرفع جلستنا الآن؛ وسنستمع إلى بقية المتكلمين المدرجين في القائمة خلال الجلسة العامة بعد الظهر. رفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 12/00.